



قطر.. وانتهاك مبدأ السيادة للدول

(اليمن نموذجاً)

تحرير

مجدي حلمي

يونيو ٢٠١٨

ورقة مقدمة بندوة على هامش اجتماعات المجلس الدولي لحقوق الانسان بجنيف

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

خلفيه للحوار

ان كان القانون الدولي جعل مبدأ السيادة للدول ركن من اركان الدولة وأصبحت من حق جماعي لمواطني اي دولة مع حق تقرير المصير وعرفها بانها وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولي على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه وجعل السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلقة بالأشياء والأفعال

والسيادة Sovereignty، هي وصف جوهري يلحق بسلطة الدولة، فالدولة ذات سلطة سيادية، وهي التي تحتكر السيطرة السياسية على إقليم معين، كما تحتكر، بالتبعية لذلك، وسائل هذه السيطرة،

وهي تعني الصلاحيات التي تعد حقوقاً للدولة ممارستها في النطاق الإقليمي لها، كحماية الحدود، الحفاظ على الأمن، وغير ذلك.

الحق في السيادة

وان كان إعلان حقوق الفرنسي الذي صدر في ١٧٨٩ نص على أن السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية

وقد قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها،

وكان لقيام الأمم المتحدة دوراً هاماً في تقييد سيادة الدول في ضوء الحدود المرسومة في الميثاق، فقد تم تقييد هذه الدول ملتزمة بأن تعمل على تحقيق الغايات المرجوة من هذا الميثاق وساهمت هذه القيود في جعل الميثاق قاعدة دستورية عليا تتمتع بالسمو والصدارة على دساتير الدول الأعضاء.

ويهدف التنظيم الدولي عموماً إلى غايتين، تتمثلان في إحلال وحفظ السلام وترقية التعاون الدولي، ومن أجل تحقيق هاتين الغايتين يجب أن تنطلق العلاقات الدولية من مبدأ أساسي في القانون الدولي، **هو مبدأ عدم التدخل**، الذي أصبح قاعدة أمر، لا يجوز انتهاكها الذي سنتناوله لاحقاً.

وقد حل محل كلمة السيادة في العرف الحديث لفظ استقلال الدولة اي انها متقبه في اتخاذ اي قرار يتعلق بها وفي علاقاتها الدولية وفق مصالحها العليا وهو ما يعرف بالسيادة الخارجية ويكون بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شئونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد.

والسيادة الخارجية "مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة، ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول

اما المظهر الداخلي للسيادة ويكون ببسط سلطانها على إقليمها وارضها، وبسط سلطانها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها التي تم اقرارها من خلال اليات ديمقراطية وتنفيذا لتعهداتها الدولية وكلا المظهرين في الدولة مرتبط بالآخر، فسيادتها الخارجية هي شرط سيادتها الداخلية

وماتزال سيادة الدولة مفهوماً أساسياً في مجال الأنظمة القانونية المعاصرة، فقد قرر ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية، أن المنظمة الدولية تقوم على مبدأ السيادة بين جميع أعضائها، وأنه ليس للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، كما لا تزال السيادة تمثل قاعدة رئيسية من القواعد التي تحكم العلاقات الدولية،

مبدأ عدم التدخل

يميز الباحثون بين نوعين من عدم التدخل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدولة.

النوع الأول يمكن الإشارة إليه من خلال ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الرابعة من المادة الثانية التي تعدد مبادئ المنظمة العالمية ، فنص فيها على مطالبة الأعضاء بالامتناع في علاقاتهم الدولية عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ولترسيخ هذا المبدأ وحث الدول على الأخذ به واحترامه تم إصدار (الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول) الصادر عام ١٩٨٩.

أما النوع الثاني وهو عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول فيجد مستنده القانوني في ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فدى الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ...)

وكان ميثاق الأمم المتحدة خلي من أي معيار قانوني لتحديد الشؤون التي تدخل في صميم السلطان الداخلي للدول ، الا ان الجمعية العامة للأمم المتحدة اصدرت سلسله قرارات تحرم التمويل الخارجي للأحزاب والقوى السياسية للدول او التدخل لدي قوي معينه لتغيير النظام بالقوة او تقديم دعم مادي لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين او دعم جماعات او هيئات او جمعيات ذات مرجعيات دينيه او سياسيه او جماعات تتبني العنف منبرج مستمر لها



قطر وانتهاك مبدأ السيادة في اليمن :

سياسات قطر ألحقت أضراراً فادحة باليمن واليمنيين، وتسببت في إراقة الدماء وإزهاق الأرواح اليمنية وسخّرت أموال شعبها ومدخرات أجيالها لإثارة وزراعة الفتن في البلدان العربية، وفق أجدات مشبوهة وتلاعبت بالحق في السيادة وتدخلت بصوره سافره في الشؤون الداخلية للدول وعلي راسها اليمن

ومع مرور الايام تكشف وقوف دولة قطر وراء اعمال وجرائم الارهاب في اليمن وجرائم العدوان والتدخلات السافرة في الشؤون الداخلية لليمن، وصلت الي حد العدوان على السيادة اليمنية

ولم يكن التدخل القطري في الشؤون الداخلية لليمن وليد الاحداث الأخيرة في هذا البلد الذي يعاني من صراعات غذتها اطراف خارجية للكيد لدول الجوار اليمني او محاولة السيطرة علي ثروات هذا البلد

وتمثلت مظاهر التدخل القطري علاقتها بجماعة الحوثيين من ناحيه والاحزاب السياسية وعلي راسها حزب الاصلاح ثم التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش .

وبعيدا عن المناقشات السياسية الا ان هذا التدخل ادي الي ازهاق ارواح عشرات الاف من اليمنيين ومحاولة فرض حزب سياسي معين علي الشعب اليمني وانتشار الفوضى الأمنية في عدد من المدن اليمنية بسبب الصراع بين التيارات السياسية والدينية

١- العلاقة مع جماعة الحوثيين :

العلاقة القطرية - الحوثية بدأت مع حرب صعده عام (٢٠٠٤-٢٠٠٩) وهي الحروب الست بين الحوثيين والحكومة اليمنية ، حيث دخلت فيها قطر كوسيط بين النظام اليمني برئاسة علي عبدالله صالح وبين الجماعة الا ان قطر وطدت علاقتها بالحوثيين. وتحولت الي وسيط غير محايد ومنحاز ليس فقط لجماعة الحوثيين ولكن لإيران.

فقد ظهرت جماعة الحوثيين منذ نشأتها كرقم أساسي في المعادلة السياسية اليمنية، وهي حركة سياسية دينية مسلحة تأسست عام ١٩٩٢، وتمت تسميتهم بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسهم حسين الحوثي، الذي قتل في ٢٠٠٤، ووالده المرشد الروحي لحركة بدرالدين الحوثي، وتقوم على ولاية الإمام وتتبع الطريقة الاثني عشرية على غرار النموذج الإيراني. وخاض الحوثيون ومعقلهم محافظة صعده في شمال غرب اليمن، ٦ حروب مع نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، قبل أن يتحول إلى حليف لهم منذ ٢٠١٤. حتى اغتالوه في ديسمبر ٢٠١٧

وفي محاولة لرسم صورة حقيقية لقوتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية قبل وبعد الحرب، نجد أنه حتى أواخر ٢٠١٣، كان الحوثيون يحاولون بكل قوتهم السيطرة على منطقة «دماج» معقل السلفيين بمحافظة صعده، حتى نجحوا بعد قتال وحصار لأشهر في تهجير سكانها مطلع ٢٠١٤، وكان ذلك بداية التاريخ الحقيقي للحرب الحالية، ما يعني أن نفوذهم السياسي في الحكم بقوة السلاح لا يتجاوز محافظة «صعده»، البالغة مساحتها ١١٣٧٥ كيلومترا مربعا، أما قوتهم الاقتصادية فهي لا تتعدى ما يفرضونه من جبايات على المزارعين، كما أن قوتهم العسكرية هي الأخرى محدودة.

لكن هذا الأمر تغير منذ منتصف ٢٠١٤ ، عندما زحفوا نحو محافظة «عمران» المجاورة، و بسطوا سيطرتهم الإدارية، وعززوا قوتهم العسكرية بما نهبوه من أسلحة وعتاد من المعسكرات، حتى بلغوا الذروة بدخولهم صنعاء في ٢١ سبتمبر من نفس العام، وسيطروا على سلاح جيش دولة بأكملها في غضون ساعات. وظهرت لديهم صواريخ باليستية قادرة على الوصول إلى الأراضي السعودية، وقوارب يتم التحكم فيها عن بعد تهدد الملاحة البحرية بباب المندب بين الحين والآخر.

، نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى دراسة بعنوان من يقف وراء الحوثيين؟ أشار فيها الباحث «ديفيد شينكر» إلى أن اليمن تتحول على ما يبدو إلى «حرب بين إيران والدول العربية» ويشير الكاتب إلى أن نظام الملاهي المتشدد في إيران تحالف مع الحوثيين في اليمن لزعة استقرار الحكومة المركزية وتهديد استقرار المنطقة، وهو ما جعل الحديث عن الدعم الإيراني للحوثيين يزداد، حيث تقول مصادر إقليمية وغربية إن إيران ترسل أسلحة متطورة ومستشارين عسكريين إلى الحوثيين لتزيد الدعم لحلفائها الشيعة في حرب أهلية قد تلقي بظلالها على ميزان القوى في الشرق الأوسط.

قيام إيران بالدفاع عن الحوثيين ليس جديداً، فالحوثيون يطلقون على فلسفتهم لقب «الشيعة الصافية»، ويعلنون صراحة ولاءهم لطهران، وتشير أدلة كثيرة إلى وجود علاقة كبيرة بينهما، منها تصريحات مسؤولي الطرفين..

والدور القطري لا يختلف كثيراً عن الدور الإيراني، حيث تقدم الدوحة دعماً لأنصار الحوثي في اليمن لإثارة القلاقل الأمنية في المنطقة، على الرغم من أن دول الخليج طلبت منها أن تكف أذاها عن جيرانها،

فمنذ حروب صعدة الست، والحوثيون يحتفظون بالجميل لقطر التي أنقذتهم بعد أن أوشكت القوات الحكومية على القضاء عليهم في ٢٠٠٦، وأبرمت قطر صفقة ضمنت بموجبها وقف تقدم الجيش اليمني نحو منطقة «مطرة» الجبلية، آخر معاقل المتمردين شمال محافظة صعدة؛ ما ساعدهم في ترتيب أوراقهم وإشعال الحرب في العام التالي، كما أشعلوا حرباً في ٢٠٠٨؛ وهو ما دفع عضو البرلمان اليمني «محمد بن ناجي الشايف» لاتهام قطر بالوقوف وراء الوساطة بين الحوثيين والحكومة بدعم من إيران.

كما اتهم سفير اليمن في الأردن، «علي العمراني» في أبريل ٢٠١٠، الدوحة وإعلامها بتنفيذ حملة لتقويض الاستقرار والدعوة إلى إعطاء الحوثيين حق تقرير المصير وتأييد حمل السلاح وأخذ الحقوق بالقوة. دعمت قطر جماعة الحوثي في الحرب الرابعة أثناء توسطها بمبلغ قدره ١٣ مليون دولار.

وكانت وثائق سرية مسربة قد أثبتت أن قطر نسجت تحالفاً سرياً مع إيران وأذرعها في المنطقة منذ ١٧ عاماً، هدفه الوحيد زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي، وأشار عسكريون إلى أن هذه الوثائق كشفت أن ثمة تواصلًا بين أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، وبدر الدين الحوثي. وفي هذا السياق.

وقال «محمد الولص بحبيح»، الخبير العسكري والضابط بالجيش اليمني، إن علاقة قطر بالحوثيين كانت منذ التأسيس، وعلاقة المخابرات القطرية بزعيم الحوثيين حسين بدرالدين قديمة، مشيراً إلى أن الدوحة قدمت دعماً سرياً بمبلغ ٥٠ ألف دولار شهرياً منذ عام ٢٠٠١ للمعهد الديني الشيعي التابع لحسين بدرالدين في صعدة، وكان يتم تسليمها لقيادي حوثي اسمه «يحيى قاسم أبو عواضه»، قدمت قطر في ٢٠٠٨ أكثر من ١٠٠ جهاز اتصال دولي "ثريا" لدعم قيادات حركة الحوثي، ويعتبر أول جهاز ثريا يتواصل به عبد الملك الحوثي من كهفه إلى طهران والضاحية هديه من سيف البوعينين رئيس اللجنة القطرية في الوساطة، وأول صالون مدرع يستخدمه عبد الملك الحوثي هديه من قطر مع خمسة صوالين أخرى مدرعة خرجت آنذاك من دبي عبر منفذ شحن باسم تاجر من صعدة ومرت عبر مأرب والجوف حتى وصلت صعدة.

عملت قطر في عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على تسهيل ونقل عشرات الخبراء العسكريين من حزب الله إلى صعدة بأسماء مهندسين حفارات مياه جوفية تبع شركة سورية، كانت مهام هؤلاء الخبراء تدريب كتائب المتمردين في صعدة وحفر الكهوف والطرق، وقامت قطر بشراء معدات ثقيلة للحوثيين لشق الطرق وحفر الكهوف والمخازن بتخطيط وإشراف خبراء حزب الله.

وعملت قطر أيضاً مع المخابرات الإيرانية، بالتنسيق في كل الجوانب لدعم الحركة الحوثية وقامت قطر وإيران بإدخال منظومة اتصالات عسكرية حديثة إلى صعدة ودرايبيل ليلية ومعدات لتصنيع المتفجرات والألغام وصواريخ متوسطة وتطوير المقذوفات الصاروخية للمدفعية وفي عدة مجالات أخرى وذلك عبر شركة بارسيان الإيرانية التي عملت في اليمن منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ في محطة تحويل الكهرباء.

وفي أغسطس ٢٠١٣ ضغطت قطر على حكومة باسندوة لتقديم اعتذار رسمي لحركة التمرد الحوثية عن حروب صعده الستة، وكان لقطر نفوذ واسع وتأثير كبير على حكومة باسندوة. وصدر في ٢٢ أغسطس ٢٠١٣، اعتذار رسمي من الحكومة اليمنية لحركة الحوثي، لعبت علاقة قطر بإيران دوراً في إنقاذ الحوثيين في اليمن، اتهمها الشيخ علي ناجي الشايف عضو مجلس النواب اليمني عن المؤتمر الشعبي الحاكم عام ٢٠٠٨، بنقل مساعدات من طهران إلى صعده وقال نصاً "قطر كانت مجرد رسول لنقل الدعم الإيراني للحوثيين".

وبعد تصعيد الموقف العربي والخليجي ضد قطر يونيو ٢٠١٧ بسبب دعمها للتنظيمات الإرهابية، أعلنت جماعة الحوثيين صراحة وقوفها مع قطر ضد قرار المقاطعة العربية، وظهر ذلك في تصريحات محمد الحوثي رئيس اللجنة الثورية الحوثية "ندين الأعمال التي تستهدف قطر ومستعدين للتعاون معها، كونهم كما عرفناهم خلال الوساطة القطرية رجال صدق ووفاء ونصح إعادة النظر في التوجه لعزل قطر.. هكذا عبر محمد الحوثي عن علاقتهم بقطر!.

واتهمت قيادات في التحالف ان قطر كانت تقوم بإرسال إحتاثيات خاطئة عبر قواتها المشاركة فيه قبل طردها منه لأهداف علي انها اهداف عسكريه ويتبن بعد قصفها بانها اهداف مدنيه وكان اخرها قصف العزاء في صنعاء

ب: قطر وتمويل الاحزاب السياسية (حزب الاصلاح نموذج)

رغم ان التمويل الخارجي للأحزاب السياسية ممنوع بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الا ان قطر اصرت علي تمويل بعض الاحزاب السياسية في اليمن واستحوذ حزب الاصلاح الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين وهو توجه لدي النظام القطري منذ عام ١٩٩٦ بالتحالف مع جماعه الاخوان وهي اقدم جماعه راديكالية في العالم الاسلامي ومنها خرجت جميع الحركات الإرهابية واتخذت الجماعة من الاحزاب السياسية ستار للوصول للحكم.

وتم في عام ١٩٩٠ تأسيس حزب التجمع الوطني للإصلاح ليكون الذراع السياسي للجماع في اليمن وهو الحزب الذي تحالف مع الرئيس علي عبد الله صالح في الحرب ضد الحزب الاشتراكي في عام ١٩٩٤ والسيطرة علي اليمن الجنوبي

يأتي تحالف الدوحة مع حزب الإصلاح (فرع الإخوان المسلمين في اليمن)، كجزء من استراتيجية قطرية شاملة على مستوى المنطقة، للتحالف مع إحدى أكثر حركات الإسلام السياسي تنظيماً وانتشاراً في المنطقة، والذي يتيح لها فرصة أكبر للعب دور إقليمي يعزز قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي توجد فيها.

وجاء تأييد نظام علي عبد الله صالح والاصلاح لإحداث ١٩٩٦ في قطر وتولي الشيخ حمد مقاليد الامور ليوثق العلاقة بين الاصلاح والدوحة .

بدأت علاقات قطر مع فرع الإخوان المسلمين في اليمن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وكانت في البداية خافتة وعلى استحياء حتى لا تثير حساسية النظام السياسي، وتؤثر على العلاقات المتطورة بين البلدين في ذلك الوقت. وتمثلت في استقبال أعداد محدودة من الطلبة المحسوبين على الإخوان المسلمين في المعاهد والجامعات القطرية، وربما بعض الدعم المادي أيضاً تحت غطاء الجمعيات الخيرية.

وعلى إثر توصل اليمن والسعودية إلى اتفاق لحل مشكلة الحدود العويصة والمزمنة بين البلدين بتوقيع معاهدة جدة في يونيو عام ٢٠٠٠، وما أعقبها من تحسُّن في العلاقات اليمنية-السعودية، شهدت العلاقات الرسمية بين الدوحة وصنعاء تراجعاً كبيراً في كل المجالات، ودخل الدور القطري في اليمن على المسار الرسمي طوراً جديداً اتسم بالتعارض ثم التصادم في الكثير من أجنده مع أجندة النظام في صنعاء، وكان من صور ذلك:

وبعد تعثر جهود الوساطة القطرية في ملف صعده وتوتر العلاقات بين الأمير حمد والرئيس علي عبدالله صالح، تبلور مشروع قطري إخواني مشترك لإعداد اللواء علي محسن الأحمر لحكم اليمن. وخلال حركة الاحتجاجات في العام ٢٠١١، كشفت قطر بوضوح عن تحالفها مع حركة الإخوان المسلمين. ووقفت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة حركة الاحتجاجات بقيادة حزب الإصلاح، حيث كانت تعتقد أنه باستطاعتهم الهيمنة على المشهد السياسي الجديد في اليمن عبر التغيير الديمقراطي، وهاجم الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في أحد خطابه في سبتمبر ٢٠١٢ قطر بصراحة وحملها مسؤولية نشر الفوضى في اليمن عبر ضخ ملايين الدولارات لدعم الإخوان المسلمين.



الانخراط الموسع في التعامل مع مختلف القوى الفاعلة على الساحة اليمنية وفي القلب منها «حزب الإصلاح» دون اكتراث لتحسس النظام.

دعم أنشطة الجمعيات الخيرية التابعة لحزب الإصلاح، والمساهمة في تمويل بعض المشاريع الطبية والتعليمية المملوكة للإصلاح، إلى جانب تمويل بعض منظمات المجتمع المدني والصحف والأقلام الإعلامية ذات توجه سياسي ومنها التوجه الناصري. توفير التغطية الإعلامية عبر قناة الجزيرة لمعظم الفعاليات التي كانت تقوم بها مختلف الأطراف المعارضة للنظام.

دعم الحملة الانتخابية لمرشح حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦ بمبلغ خمسين مليون دولار، وتقديم الدعم الإعلامي عبر قيام قناة الجزيرة بالنقل المباشر لكل المهرجانات الانتخابية الخاصة بالمرشح المنافس الراحل: فيصل بن شمالان.

الدخول على خط الأزمات والأحداث الحساسة التي كان يواجهها النظام من وقت إلى آخر، عبر دور الوساطة في حلها ضمن حسابات لم تكن تتفق في حالات كثيرة مع حسابات النظام.

تقديم الدعم الإعلامي والسياسي لحركة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية المطالبة بالانفصال مع بداياتها الأولى عام ٢٠٠٧.

عملت على تقديم الدعم للجماعات المتطرفة وحزب الإصلاح الفرع اليمني لجماعة الإخوان لتقويض جهود التحالف العربي.

وقالت صحيفة الوطن السعودية في تقرير لها إن الدوحة منحت قيادات في حزب الإصلاح فللا سكنية على أراضيها، مقابل العمل لصالحها وتنفيذ أجندتها السياسية ومخططاتها تجاه المملكة العربية السعودية.

وأكدت الصحيفة أن الشخصيات التي تسلمت تلك العقارات الفارهة في قطر، يتجاوز عددها الأربعمائة شخصية، معظمهم من قيادات حزب الإصلاح، أي الإخوان ويتولى بعضهم مناصب رفيعة في الحكومة الشرعية.

سعت قطر إلى تقديم دعم لقيادات حزب الإصلاح العسكرية، بهدف السيطرة على مشهد الحرب في مناطق ينشط الحزب فيها، خصوصا بعض محافظات الشمال، وتنفيذ أجندة ورغبة الدوحة.

ومن المعروف أن قطر تمول قنوات تلفزيونية يمنية محسوبة على الإصلاح مثل قناة «يمن شباب»، وقناة «بلكيس» والتي تبث من تركيا.

وبعد انقلاب وسيطرة الحوثيين على صنعاء ٢٠١٥ فر قادة حزب الإصلاح إلى الدوحة، واتهم هاني بن بريك القيادي الجنوبي قطر بإيواء عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة من حزب الإصلاح ولديهم علاقات قوية بقطر.



وبعد قطع العلاقات مع قطر وإعلان الحكومة اليمنية الشرعية قطع العلاقات، بقيت تلك القيادات في قطر، وأعلنت رفضها لقطع العلاقات مع قطر كما عبر عن ذلك قيادات الإصلاح في تركيا، وعلى رأسهم عضو مجلس شورى الإصلاح "توكل كرمان" التي أكدت رفض الإصلاح في تركيا وقطر لقرار قطع العلاقات، وهو ذاته موقف الحوثيين.

ج: علاقة قطر بالجماعات الجهادية... القاعدة في اليمن

برغم ارتباط قطر بعلاقة أكثر من جيدة مع الحوثيين، إلا أنها أيضا تسجل علاقة لا تقل في المستوى مع خصوم الحوثيين من القاعدة وحزب الإصلاح "الإخوان" في اليمن.

وعلاقة قطر بالقاعدة في اليمن ارتبطت من خلال إنشاء ودعم الجمعيات الخيرية في حضرموت "معقل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، وعدد من المناطق اليمنية، وهذه الجمعيات الخيرية تتبع غالبيتها "حزب الإصلاح" المعبر عن الإخوان باليمن حيث كان هناك تعامل مع أشخاص مدرجين على قائمة الإرهاب.

وسجل انخراط أعضاء لحزب الإصلاح في "القاعدة" ومنهم أبناء شيوخ وقادة حزب الإصلاح مثل الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي قتل ابنه في صفوف القاعدة ٢٠١٥.

واستطاعت قطر تمويل القاعدة في اليمن من خلال التوسط في عمليات خطف الرهائن التي تحتجزها القاعدة، وظهر ذلك في دفع قطر ١٥ مليون دولار كفدية لإنقاذ مواطنة سويسرية اختطفتها القاعدة مقابل فدية في ٢٠١٣ وهو ما تم بإطلاق سراحها وترحيلها للدوحة.

وحسب وثائق نشرتها صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية يناير ٢٠١٧، قالت أن المخابرات الأمريكية قد عثرت على وثائق بمنطقة يكتلا التابعة لمحافظة البيضاء تدين تورط قطر في دعم تنظيم القاعدة.

توجه اتهامات صريحة للدوحة بدعم الإرهاب في اليمن، على خلفية المكانة الخاصة التي تحظى بها لدى فرع تنظيم القاعدة في اليمن، يعبر عنه نجاحها دون غيرها في إطلاق مختطفين لدى التنظيم أكثر من مرة، فبالرغم من وساطات محلية وغير محلية بذلت للإفراج عن رهائن أجنب اختطفهم هذا الفرع، فإن التنظيم تجاوب مع قطر، دون غيرها ثلاث مرات. كان آخرها عام ٢٠١٣، عندما أطلق التنظيم سراح الرهينة السويسرية «سيلفاني أبراهاردن». وبسبب ذلك اتهمت دول غربية مثل بريطانيا قطر بدعم القاعدة مالياً وإن بشكل غير مباشر، من خلال دفعها المتكرر مبالغ مالية ضخمة لتحرير المختطفين.

إلى ذلك ثمة اتهامات تُثار حول وجود علاقات بين تنظيم القاعدة في اليمن وقيادات حزب الإصلاح القريب من قطر وبعض الشخصيات المحسوبة عليه.

وترعى قطر شخصيات سلفية مقيمة على أراضيها متهمين بدعم الإرهاب، منهم القيادي السلفي في حزب الرشد اليمني: عبد الوهاب الحميقاني والمدرج علي قوائم الارهاب الأمريكية. وتتهم الإدارة الأمريكية قطر بشكل صريح بأنها تقوم بتمويل الإرهاب «على أعلى المستويات».

فقد تصدّرت قطر دور الوسيط بين الدول الغربية والتنظيمات الإرهابية، للإفراج عن رهائن غربيين كانوا محتجزين لدى تنظيمات متطرفة، مقابل فدية مالية طائلة، كانت الدوحة تقدّمها لتلك التنظيمات، حيث أشارت تقارير أممية رسمية بأن تنظيم القاعدة جمع في السنوات السابقة مبالغ مالية تصل إلى ٢٣ مليون دولار، أغلبها كان من قطر، ساعدت تلك الأموال تنظيم القاعدة على تقوية حضوره في الجنوب اليمني، إلى أن استطاع التنظيم في ٢ إبريل ٢٠١٥ السيطرة على مدينة المكلا، عاصمة حضرموت التي تشكل حوالي ٣٦٪ من أرض اليمن كما أنها غنية بالموانئ البحرية وحقول النفط، وسيطروا على القصر الجمهوري والمؤسسات الحكومية بما فيها البنك المركزي، ووفقاً لمسؤولين يمينيين استطاع التنظيم نهب ١٧ مليار يمني من البنك.

كما حملت شخصيات سياسية يمنية من المناطق الجنوبية المحررة، قطر مسؤولية عمليات اغتيال تمت بحق شخصيات سياسية وعسكرية، تمت تصفيتهم على يد تنظيمات يحاربها التحالف العربي، ومدعومة من قطر.

ضمن الـ ٩ الكيانات التي صنفتها الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب "السعودية ومصر الإمارات والبحرين"، في إطار التزامها بمحاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، كان هناك ثلاثة كيانات يمنية وإلى جانبها ٣ عناصر يمينيين متورطين بدعم تنظيم "القاعدة"، وجميعهم ينتمون لمحافظة حضر موت ولديهم علاقة بمؤسسات قطرية مصنفة في قوائم الإرهاب لدى الدولة المقاطعة لقطر.

وشملت الكيانات اليمنية المصنفة إرهابياً من قبل الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، مؤسسة "البلاغ الخيرية"، وجمعية "الإحسان الخيرية"، ومؤسسة "الرحمة الخيرية"، وجميعها ضمن الشركاء المحليين لمؤسسات قطرية بعضها مصنفة سابقاً في قوائم الإرهاب لدى رباعي المقاطعة

وكانت المنظمات والمؤسسات الخيرية هي الوسيلة الأمثل للتخفي خلفها من أجل دعم عناصر الدوحة الإرهابيين في تدمير البلاد، فقد كشفت تقارير إعلامية يمنية أنه في عام ٢٠١٤ وخلال تسلّم الإرهابي أحمد علي برعود، المدرج في القائمة الجديدة للإرهاب، إدارة مؤسسة "البلاغ الخيرية" في حضر موت، والذي كان أيضاً مديراً لمؤسسة "الرحمة الخيرية" والتي أدرجت على لائحة العقوبات التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٦، تولت مؤسسة "عيد الخيرية" التابعة لقطر رعاية فعالية تابعة لمؤسسة البلاغ في حضر موت.

وأوضحت التقارير اليمنية أيضاً إنه عندما رأس عبد الله اليزيدي، المدرج أيضاً بقائمة الإرهاب، جمعية "الإحسان الخيرية" المدرجة هي الأخرى على قائمة المؤسسات الداعمة للإرهاب، والتي تستضيف فعاليات مع مؤسسة الرحمة الخيرية، تعاونت جمعية الإحسان مع مؤسسة "قطر الخيرية" لتنفيذ مشاريع في اليمن، وذلك بناءً على تقارير صادرة عن الجمعية الخيرية اليمنية.



واعتبارًا من يوليو ٢٠١٧ حددت جمعية "الإحسان الخيرية" المؤسسات القطرية "راف" ومؤسسة "عيد الخيرية" و"قطر الخيرية" شركاء لها في التنمية على موقعها الإلكتروني الرسمي، حيث يتم الإشراف على مبادرات مؤسسة قطر الخيرية في اليمن من قبل نصر قائد، الزعيم الذي يعمل مديرًا لعمليات مؤسسة قطر الخيرية في اليمن منذ منتصف عام ٢٠١٥.

كما تم إدراج مؤسسة "الرحمة الخيرية" في محافظة حضر موت، على لوائح العقوبات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٦، باعتبارها واجهة لتنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية، ومنذ يونيو ٢٠١٧، عملت مؤسسة الرحمة الخيرية كشريك مع جمعية الإحسان الخيرية لتنفيذ مشاريع في اليمن بدعم من عدد من المؤسسات القطرية ومنها مؤسسة "راف" ومؤسسة عيد الخيرية وقطر الخيرية،

وشملت القائمة الجديدة أيضا محمد بكر الدباء، وهو مدير جمعية الإحسان بمحافظة حضر موت، وكذلك أحمد على برعود ويشرف على مؤسستي البلاغ والرحمة المرتبطتين بمؤسسات خيرية قطرية، تصنفها الدول الأربع المقاطعة لقطر ضمن قائمة الإرهاب. اعتقلت قوات الجيش اليمني عبد الله اليزيدي، رئيس جمعية الإحسان الخيرية، بتهمة التواصل مع عناصر تنظيم القاعدة، كما اعتقلت في وقت سابق أحمد على برعود إثر تورطه في تمويل ودعم القاعدة في حضرموت.

خاتمة

ما سردناه جزء قليل من الحقائق التي تتكشف يوميا حول التدخل القطري في شئون اليمن وهو نفس الامر الذي يجري في باقي البلدان العربية مما ادي الي انتهاك حقوق الانسان في هذه البلدان وتضرر الحقوق الفردية والجماعية لشعوب ليس لها ذنب في ان يكون لدوله اطماع وتريد ان تكون دولة كبري رغم صغر حجمها لذا نوصي الامم المتحدة بالتالي :

بفتح تحقيق في الجرائم المنسوبة لدولة قطر وعدوانها علي قواعد القانون الدولي بالتدخل في الشئون الداخلية لليمن وتمويل أحزاب سياسييه وجماعات ارهابييه وان يكون تحقيق نزيه وعادل.

ونوصي الامم المتحدة بإقرار اتفاقية تجرم تلقي الاحزاب القوي والجماعات والجمعيات السياسية تمويل من اي دولة اجنبية ومعاقبة اي دولة تقدم مثل هذا التمويل.

انشاء مرصد دولي مستقل لرصد عمليات تمويل الجماعات الإرهابية ونشر تقارير دوريه حول عمليات تمويل الجماعات الإرهابية مطالبه الامم المتحدة بإقرار لائحة الدول الأربعة المحاربة للإرهاب كقائمه دوليه وفرض عقوبات علي الدول التي تحتضن وتأوي المطلوبين فيها.

لقد أن الاوان ان يتصدى العالم لداعبي الكيانات الإرهابية وان يقف موقف حاسم ضد تدخل بعض الدول في الشئون الداخلية للدول الأخرى واعلاء شان القانون الدولي ومراقبه التزام دول العالم بما صدقت عليه من اتفاقيات في مجال حماية وتعزيز حقوق الانسان



ملحق:

حظر تمويل الأحزاب السياسية من الخارج

ولأهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في عملية التحول الديمقراطي وتغيير اتجاهات الدول السياسية والتأكيد علي مبدأ السيادة الوطنية اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات تحظر علي الدول تمويل احزاب دول اخري باعتبار ان الاصل في الانتخابات هو التنافس بين مرشحي الاحزاب والتي هي عنصر اساسي في طلب القابله الدولية أو رفضها ومن هذه القرارات قرار الجمعية العامة الصادر في ديسمبر ١٩٩٣ برقم ١٢٤ ناشدت فيه الدول أن تمتنع عن تمويل أحزاب أو مجموعات سياسية أو تزويدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبأي شكل آخر من أشكال الدعم العلني أو السري، وعن القيام بأعمال من شأنها تقويض العمليات الانتخابية في أي بلد وأصدرت الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ القرار رقم ١٥٤ / ٥٦ الذي أهاب بجميع الدول الامتناع عن تمويل الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى في أي دول أخرى، بما يتنافى مع مبادئ الميثاق ويقوض شرعية العملية الانتخابية بها.

وفيما يلي نص القرارين:

الدورة الثامنة والأربعون

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/632/ADD.2)]

١٢٤/٤٨ - احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية

إن الجمعية العامة:

إذا تؤكد من جديد مقصد الأمم المتحدة المتمثل في إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وفي اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي.

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠. الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٣٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠. الذي أقرت بموجبه إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تشير كذلك إلى المبدأ الوارد في الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه ليس في الميثاق ما يسوع للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلي لدولة ما. ولي فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق.

وإذ تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل استقلالها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وفي سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري، وفي سبيل إقامة مجتمع يتمتع فيه الناس. بغض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، تمتعا تاما بالحريات السياسية والحريات الأخرى على أساس من المساواة، ويشاركون بمحض حريتهم في تقرير مصيرهم.

وإذ تؤكد من جديد أيضا شرعية كفاح جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وخاصة الشعب الفلسطيني، في سبيل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني مما سيكفيها من أن تقرر مستقبلها بحرية.

وإذ تعترف بوجوب احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة في إجراء الانتخابات.

وإذ تعترف أيضا بأنه ليس هناك نظام سياسي واحد أو نموذج واحد للعمليات الانتخابية يناسب على السواء جميع البلدان وشعوبها، وبأن النظم السياسية والعمليات الانتخابية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية

واقتناعا منها بأن إنشاء الآليات والوسائل اللازمة لكافة المشاركة الشعبية الكاملة في العمليات الانتخابية إنما يقع على عاتق الدول.

وإذ تشير إلى قراراتها في هذا الصدد ولا سيما القرار ٤٧/١٣٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢.

وإذ ترحب بإعلان وبرنامج عمل فيينا^(١) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٩٢، واللذين أكد المؤتمر فيهما من جديد أن عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تجرى وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

١- تكرر تأكيد أن لجميع الشعوب، بموجب مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، الحق في أن تحدد مركزها السياسي وأن تعمل على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية ودون تدخل خارجي، وأنه من واجب كل دولة أن تحترم هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق،

٢- تؤكد من جديد أن تحديد الطرائق وإقامة المؤسسات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية فضلا عن تحديد طرق تنفيذها وفقا للدساتير والتشريعات الوطنية، أمر يعنى الشعوب وحدها. وأن على الدول بالتالي أن تنشئ الآليات والوسائل اللازمة لكفالة المشاركة الشعبية الكاملة في هذه العمليات:

٣- تؤكد من جديد أيضا أن أي أنشطة تحاول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التدخل في التطور الحر للعمليات الانتخابية الوطنية، لا سيما لدى البلدان النامية، أو التي يقصد بها التأثير في نتائج تلك العمليات، إنما تحل بروح ونص المبادئ المقررة في الميثاق وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

(١) A/CONF.157/24 (PART 1)، الفصل الثالث.

- ٤- تؤكد من جديد كذلك أنه ليس هناك حاجة عامة إلى أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية إلى الدول الأعضاء إلا في ظروف خاصة، مثل حالات إنهاء الاستعمار أو في إطار عمليات السلم على الصعيد الإقليمي أو الدولي أو بناء على طلب دول معينة ذات سيادة وبموجب ما يتخذه مجلس الأمن أو الجمعية العامة في كل حالة من قرارات، ومع المراعاة الصارمة لمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ٥- تحت جميع الدول على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق السيادي للشعوب في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٦- تناشد بقوة جميع الدول أن تمتنع عن تمويل أحزاب أو مجموعات سياسية أو تزويدها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي شكل آخر من أشكال الدعم العلني أو السري، وعن القيام بأعمال من شأنها تقويض العمليات الانتخابية في أي بلد.
- ٧- تدين أي عمل من أعمال العدوان المسلح أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الشعوب أو حكوماتها المنتخبة أو قادتها الشرعيين.
- ٨- تكرر تأكيد أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة في جنوب أفريقيا إلا عن طريق الاستئصال الكامل لشافة الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصر قائم على حكم الأغلبية، من خلال الممارسة الكاملة والحررة لحق الاقتراع العام
- ٩- تؤكد من جديد شرعية كفاح جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وخاصة الشعب الفلسطيني في سبيل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني الذي سيمنحها من تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تدخل
- ١٠- تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تستمر، في دورتها الخمسين، في إعطاء الأولوية لاستعراض العوامل الأساسية التي تؤثر تأثيرا سلبيا على مراعاة مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ١١- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/56/583 و Add.2)

١٥٤/٥٦- احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية بوصفها عنصرا هاما لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد مقصد الأمم المتحدة المتمثل في إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وفي اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العالمي.

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠، الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٣٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠. الذي أقرت بموجبه إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد من جديد في تقرير المصير الذي يمكن لجميع الشعوب بموجبه أن تقرر بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ تقر بأنه ينبغي احترام المبادئ الواردة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، لدى إجراء الانتخابات.

وإذ تقر أيضا ببراء وتنوع النظم السياسية الديمقراطية ونماذج العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في العالم التي تستند إلى الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات المتعددة،

وإذ تؤكد على مسؤولية الدول في كافة السبل والوسائل اللازمة لتيسير المشاركة الشعبية الكاملة والفعلية في العمليات الانتخابية .

وإذا تركز المساهمة في مجال المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة إلى العديد من الدول بناء على طلبها،

وإذ تؤكد من جديد التعهد الرسمي لجميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بأن تعزز على نطاق عالمي احترام ومراعاة وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ووفقا للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ ترحب بالتزام جميع الدول الأعضاء، العرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفقية^(١) بالعمل بصورة حماية ل جعل العمليات

السياسية أكثر شمولاً، مما يسمح بمشاركة حقيقية في تلك العمليات لجميع المواطنين في جميع البلدان

١- تؤكد من جديد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، الذي تقرر بموجبه بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من واجب كل دولة أن تحترم ذلك الحق وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٢- تعيد التأكيد على أن إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة يمثل عنصرا هاما لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣- تؤكد من جديد حق الشعوب في تحديد الأساليب وإقامة المؤسسات فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، وعلى أنه ينبغي للدول بالتالي أن تكفل الآليات والوسائل لتيسير المشاركة الشعبية الكاملة والفعلية في تلك العمليات.

٤- تؤكد كم جديد أيضاً أهمية الاحترام الكامل للتطور الحر للعمليات الانتخابية الوطنية، على نحو يولى الاحترام الكامل للمبادئ الواردة في الميثاق وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(٢)

٥- تؤكد من جديد كذلك أن المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تقدم بناء على طلب محدد تقدمه الدول العضو المعنية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المرفق.



- ٦- تهيب بجميع الدول الامتناع عن تمويل الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى في أي دول أخرى بما يتنافى مع مبادئ الميثاق ويقوض شرعية العمليات الانتخابية فيها.
- ٧- تدين أي عمل من أعمال العدوان المسلح أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الشعوب أو حكوماتها المنتخبة أو قادتها الشرعيين
- ٨- تؤكد من جديد أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة وأن هذه الإرادة يعبر عنها في انتخابات دورية ونزيهة يشارك فيها جميع الناخبين على قدم المساواة وتجرى عن طريق الاقتراع السري أو أي إجراءات معادلة للتصويت الحر.